دول المنطقة، ومن طريق ترتيبات اشراف متبادل... وانني اثق في ذلك، أكثر من الثقة في اشراف دولي، على غرار الامم المتحدة التي فشلت... ان اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية تحت اشراف الامم المتحدة اثبتت فشلها في النموذج العراقي، ومن ثم لا ينبغي الاعتماد عليها» (بوليتيكا، العدد ٤٤، **مصدر سبق ذكره**).

من جهة أخرى، هناك مَنْ لا يرى أية امكانية لتحقيق هذه الفكرة، ومنهم اللواء امنون شاحاك، نائب رئيس الاركان، الذي رأى ان «من المستحيل التفاوض مع العراق أو ايران حول أي موضوع أو مسألة كهذه... ولا أوافق على انه من غير الممكن ارجاء المسار...» (**معاريف**، ١٧/٤/١٩٩٢). وأيّده في ذلك الباحث ليشيم قائلاً: «ان امتحان الامم المتحدة والوكالة الدولية للرقابة على التسلح النووي، والولايات المتحدة الاميركية ودول غربية أخرى، في محاولات منع انتشار السلاح النووي، يتمثل في قدرة هذه الجهات على فرض التفتيش في أي موقع مشتبه به في هذه الدول وغيرها، في أي موعد تختاره جهات الرقابة الدولية، دون أية قيود. فالتجربة مع العراق، الذي لا يزال يشكّل مرتعاً واسعاً للمفاجآت الصاخبة بعد فترة طويلة من بدء زيارات طواقم المراقبة، مثل كمية أدوات الطرد المركزي التي اشتراها من المانيا (آلاف عدّة) يدل على ان الحد الادنى الضروري للرقابة الفعّالة على خطط نووية جديدة هو حرية العمل، والاصرار، من جانب فرق الرقابة على تنفيذ تفتيش مؤلم، في أي مكان وزمان، دون قيد، وإنْ كانت مثل عمليات التفتيش هذه لا تؤمّن الكشف الكامل للمنشآت المشتبه بها» (بوليتيكا، العدد ٤٤، **مصدر سبق ذكره**).

ثالثاً ـ ميزان رعب بين الاطراف

يبرز هذا الخيار لأسباب من بينها الادراك ان اسرائيل، وربما المجتمع الدولي، سيفقدان، إنْ عاجلاً أو آجلاً، السيطرة على منع انتشار السلاح النووي في المنطقة. وفي هذا الاطار، دعا مؤيدو هذا الخيار ـ وهم قلّة ـ لانتقال اسرائيل الى سياسة الردع النووي المكشوف، مما يتطلب اعلانها، صراحة، عن امتلاكها لهذا السلاح، بما يترتب على ذلك. ولخّص أحد كبار مؤيدي هذه الفكرة، الباحث شاي فيلدمان (الذي نشر قبل نحو عشر سنوات كتاباً بهذا المعنى، وكذلك الدكتور شلومو اهارونسون في الجامعة العبرية)، مزاياها بالقول: «يبدو ان لسياسة الردع النووي المكشوف أربع مزايا أساسية: ردع أكثر موثوقية نتيجة لتقلّص الشكوك في نظر العرب بشأن وجود قدرة نووية بأيدي اسرائيل؛ امكانية تطوير نظرية ملائمة تناسب هذه الوسائل، من خلال توفير امكانية اشراف ورقابة خارجية على النظرية؛ توفير امكانية تطوير حوار استراتيجي بين رؤساء الدول وقيادات المؤسسات الامنية في دول المنطقة، والذي يتمّ في إطار توضيح مفاهيم الاخطار لدى كل طرف من اجل تقليص احتمال بروز سوء فهم يخشى ان يؤدي الى تصعيد منفلت؛ وأخيراً، تعزيز الادراك في أوساط الشعوب داخل دول المنطقة بشأن إبعاد وجود قدرات نووية» (**المصدر نفسه**).

وكان الهدف من ذلك ان يؤدي الانتقال الى سياسة نووية علنية من جانب اسرائيل الى تعزيز الادراك داخل الدول العربية لعدم قدرة تلك الدول على تدمير اسرائيل دون ان يؤدي الامر الى دفع ثمن يكون معناه الانتحار القومي من جانب تلك الدول. أمّا في اسرائيل، فإن مثل هذا التعبير ربما يقود الى المزيد من الادراك بأن توفر عنصر القوة الهائلة يتيح الحد الأقصى من الليونة السياسية. وكلا الأمرين ينطويان على ما يمكن ان يساهم في دفع عملية السلام الى أمام (**المصدر نفسه**).

ودعماً لهذه النظرية طرح رون بن ـ يشاي خطة سمّاها «مبادرة الدفاع الاستراتيجية» ـ الاسرائيلية، على غرار «حرب النجوم» الخاصة بالولايات المتحدة الاميركية. وأضاف، ان هذه المبادرة يجب ان تتضمّن أربعة مساعٍ أو جهود متوازية:

« ● جهد احباطي استخباراتي ـ سياسي مشترك، يتابع جهود التسلّح بأسلحة الدمار الشامل لدى الدول الراديكالية، ويجمع معلومات تفصيلية في هذا الشأن، ويضعها تحت تصرف أطراف دولية أخرى تعمل على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ على ان تخدم هذه المعلومات نظام تطوير وسائل القتال، والدفاع المدني